جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قســـم الدراسات السياسية

مبدأ الفصل بين السلطات

دراسة مقارنة بين الفكرين الإسلامي والغربي الحديث

رسالة مقدمة إلى معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الأشرف ، كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات السياسية

أعدها الطالب

حسن حمزة موسى الزبيدي

بإشراف

الأستاذ الدكتور عبد الأمير كاظم زاهد الأستاذ المساعد حسين عليوي عيشون

1437هـ 2016م

بســـــــــــــــم الله الرحمن الرحيم

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (مبدأ الفصل بين السلطات - دراسة مقارنة بين الفكرين الإسلامي والغربي الحديث) المقدمة من قبل الطالب (حسن حمزة موسى) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ونى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في الدراسات السياسية .

أ . م . حسين عليوي عيشون

عضواً / مشرفاً

/ / ٢٠١٦

أ . م . د . خليل مخيف الربيعي

عضواً

/ / ٢٠١٦

أ . د . عامر حسن فياض

عضواً

/ / ٢٠١٦

أ . د . عبد الأمير كاظم زاهد

عضواً / مشرفاً

٤ /ك/ ٢٠١٧

أ . د . ماجد محي الفتلاوي

رئيساً

/ / ٢٠١٦

صدقت الرسالة من معهد العلمين للدراسات العليا بجلسته (الثالثة) المؤرخة في (١١ / ٢ / ٢٠١٧) .

أ . م . د . عباس عبود عباس

عميد

معهد العلمين للدراسات العليا

/ / ٢٠١٧

توصية السيد رئيس القسم العلمي

إستناداً إلى التعليمات النافذة والتوصيات المقدمة ، أرشح رسالة الماجستير الموسومة (مبدأ الفصل بين السلطات - دراسة مقارنة بين الفكرين الإسلامي والغربي الحديث) للمناقشة العلمية .

التوقيع :

الاسم : أ . د . بلقيس محمد جواد

رئيسة قسم العلوم السياسية

التاريخ : / / ٢٠١

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة (مبدأ الفصل بين السلطات - دراسة مقارنة بين الفكرين الإسلامي والغربي الحديث) قد جرى تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا - قسم الدرسات السياسية ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اختصاص الدراسات السياسية ، وأرشحها للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ . م حسين عليوي عيشون

التاريخ : / / ٢٠١٦

التوقيع :

الاسم : أ . د . عبد الأمير كاظم زاهد

التاريخ : / / ٢٠١٦

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بان رسالة الماجستير الموسومة.(مبدا الفصل بين السلطات دراسة مقارنه بين الفكرين الاسلامي والغربي الحديث)قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وإنها صالحة من الناحيتين اللغوية والتعبيرية .

الامضاء :

الاسم : إلياس محمد مهدي

التاريخ :٣١ / ٥ / ٢٠١٦

الإهداء

إلى من أتطلع إلى شفاعته وأحاول بعض معرفته الرسول الأعظم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم .

إلى صوت العدالة وامتداد الرسالة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام .

إلى من تعلمتُ منه حب الله تعالى وحب الخير أبي المرحوم الحاج حمزة (رحمه الله)

إلى العزيزة الحنون التي ضحّت من أجلي بالكثير أمي الغالية

إلى إخواني وأخواتي وزوجاتي وأبنائي وبناتي ..

إلى إخواني الذين ضحوا في سبيل الله وهم يتطلعون إلى عراق ينعم بالعدالة والفضيلة ، الشهيد عدي الشيباني ، والشهيد صباح الزرفي ، والشهيد سالم عبد الرزاق ، والمرحوم سيد طالب الغالبي . .. وآخرين .

أهدي جهدي المتواضع هذا .

شكر وثناء

الحمد لله الذي يتصاغر الشكر أمام تتابع نعمه ، ويعجز الثناء عن إحصاء كرمه ومننه ، والصلاة والسلام على رحمة رب العالمين ، والصادق الأمين الرسول الأعظم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين .

بعد أن أكملت بمعونة الله ولطفه هذه الدراسة المتواضعة ، لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم شكري وامتناني الكبيرين إلى أستاذيّ الفاضلين الأستاذ الدكتور عبد الأمير زاهد ، والأستاذ المساعد حسين عليوي المشرفين على هذه الرسالة لتوجيهاتهما القيمة وإشارتهما المفيدة وما كان لذلك من أثر مهم في توجيه البحث وإتمامه .

ولا يفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور خليل الأعسم الذي أفادني بالكثير من الملاحظات ، وأشكر جميع أساتذتي في معهد العلمين الذين أضافوا لي الكثير ، كما لا يفوتني أن أشكر الأخوة الأعزاء في مكتبة الروضة الحيدرية المباركة على مساعدتهم في الحصول على بعض المصادر ..

كما لا يفوتني أن أشكر عائلتي على ما قدموه من جهود لتهيئة الظروف المناسبة للمطالعة والبحث ... شكري وتقديري لكل من تعاطف معي فسألني مستفسراً عن دراستي أو دعا لي مخلصاً بالتوفيق .. سائلاً الله تعالى أن ينفع بهذا البحث من يطالعه فهو ولي التوفيق وهو على كل شيء قدير .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1 - 4
الفصل التمهيدي : مبدأ الفصل بين السلطات الضرورات والمحددات	5 - 28
الفصل الأول : الإسلام ومبدأ الفصل بين السلطات (النظرية والممارسة)	29 - 132
المبحث الأول : الإطار النظري لمبدأ الفصل بين السلطات	41 - 86
المطلب الأول : الثابت والمتغيّر في الفكر الإسلامي	45 - 68
الفرع الأول : ثوابت الفكر السياسي الإسلامي	48 - 61
الفرع الثاني : متغيّرات الفكر السياسي الإسلامي	62 - 68
المطلب الثاني : الأدلة الشرعية على وجود مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر السياسي الإسلامي	69 - 83
الفرع الأول : الأدلة من القرآن الكريم	71 - 78
الفرع الثاني : الأدلة من السنة النبوية الشريفة	79 - 85
المبحث الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات في التجربة الإسلامية	86 - 132
المطلب الأول : دولة المدينة المنورة	87 - 111
الفرع الأول : اختيار الرسول	91 - 94
الفرع الثاني : التشريع	95 - 100
الفرع الثالث : المراقبة	100 - 104
الفرع الرابع : التنفيذ	104 - 105
الفرع الخامس : القضاء	105 - 110
المطلب الثاني : دولة الخلافة الراشدة	111 - 132
الفرع الأول : اختيار الخليفة	113 - 121
الفرع الثاني : التشريع	121 - 123
الفرع الثالث : المراقبة	124 - 126
الفرع الرابع : التنفيذ	127
الفرع الخامس : القضاء	128 - 132
الفصل الثاني : الغرب ومبدأ الفصل بين السلطات (النظرية والممارسة)	133 - 206
المبحث الأول : الفلسفة السياسية لمبدأ الفصل بين السلطات	137 - 165
المطلب الأول : العوامل الفكرية المساعدة لظهور مبدأ الفصل بين السلطات	139 - 147
الفرع الأول : العلمانية	140 - 142
الفرع الثاني : العقلانية	142 - 144
الفرع الثالث : اللبرالية	144 - 147
المطلب الثاني : منظرو مبدأ الفصل بين السلطات	148 - 165
الفرع الأول : جون لوك	148 - 153

الفرع الثاني : مونتسكيو	154 - 160
الفرع الثالث : جان جاك روسو	160 - 165
المبحث الثاني : النظم السياسية على ضوء مبدأ الفصل بين السلطات	166 - 206
المطلب الأول : نظم سياسية توازنية	167 - 192
الفرع الأول : النظام الرئاسي	167 - 179
الفرع الثاني : النظام البرلماني	180 - 192
المطلب الثاني : نظم سياسية ترجيحية	193 - 206
الفرع الأول : نظام حكومة الجمعية أو نظام المجلس	193 - 200
الفرع الثاني : النظام شبه الرئاسي	200 - 206
الفصل الثالث : مبدأ الفصل بين السلطات مقاربات بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الغربي الحديث	207 - 250
المبحث الأول : مبدأ الفصل بين السلطات بين العدالة والديمقراطية	213 - 236
المطلب الأول : العدالة ومبدأ الفصل ين السلطات	217 - 229
الفرع الأول : العدالة وتوزيع المسؤوليات	225 - 226
الفرع الثاني : العدالة والمحاسبة	227 - 229
المطلب الثاني : الديمقراطية ومبدأ الفصل بين السلطات	229 - 233
الفرع الأول : الديمقراطية وتوزيع المسؤوليات	233 - 234
الفرع الثاني : الديمقراطية والمحاسبة	234 - 236
المبحث الثاني : النظام الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات	237 - 253
المطلب الأول : ضرورة وجود دستور	238 - 245
الفرع الأول : فلسفة التشريع الدستوري الإسلامي	239 - 243
الفرع الثاني : فلسفة التشريع الدستوري الغربي	244 - 245
المطلب الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات ثمرة تطور الدستور	245 - 253
الفرع الأول : تطور التشريع الدستوري الإسلامي	247 - 249
الفرع الثاني : تطور التشريع الدستوري الغربي	249 - 250
الخاتمة	251 - 253
المصادر	254 - 274

المقدمة

يُعدُّ مبدأ الفصل بين السلطات مبدءً أساسياً في الفكر السياسي الحديث إذ أخذ مكانة متميّزة في القانون الدستوري ، وفي أغلب دساتير دول العالم . وذلك لأنّ فكرة الفصل بين السلطات إنما انبثقت على أساس معالجة مشكلتي الاستبداد وتركيز السلطة من خلال الحد من سلطات وصلاحيات الحاكم وتوزيعها ، وصون الحريات وتحقيق سيادة القانون ، ومن هنا صار تطبيق فكرة الفصل بين السلطات مؤشراً على النهج الديمقراطي للنظام السياسي .

وقد تضمنت الشريعة الإسلامية الكثير من المبادئ والأفكار السياسية التي حوتها النصوص الدينية ، أو طبقتها التجربة النبوية في الحكم ، ومن بعدها تجربة الإمام علي بن أبي طالب (ع) .. ومن بين هذه المبادئ والأفكار مبدأ الفصل بين السلطات ، وإن كانت فلسفة الفصل وتركيز السلطة لها خصوصيتها في الفكر السياسي الإسلامي التي تميّزها عن الفكر الغربي الحديث .

إن دراسة مقارنة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الغربي الحديث تكشف عن حقائق معينة ، منها حقيقة أن سبيل الوحي وسبيل العقل السليم ممكن أن يلتقيا في ساحة الحق ، فلم يخل الوحي من توجيهات أو إشارات مهمة لمبدأ الفصل ، كما لم يعجز العقل عن الوصول إليه ولو بعد حين . وإن هذه الدراسة المقارنة بين الفكرين ممكن أن تحقق فوائد كثيرة تسهم مساهمة فاعلة في الحد من الاستبداد والاقتراب من تحقيق العدل ، وتوفير مزيد من الحريات المؤطّرة بالقانون . وربما تضيف فكرة جديدة أو لبنة صغيرة إلى بناء الفكر السياسي الإسلامي الذي يتطلب مزيداً من الجهد والبناء والتنظير .

إشكالية البحث

يأخذ الجدل الحضاري ، بين الفكرين الإسلامي والغربي الحديث ، مساحة واسعة من أفكار وأطروحات المنظرين والمفكرين والنقاد في العالمين الإسلامي والغربي . وفي دائرة الجدل تشكلت تيارات فكرية وثقافية عديدة ، كل منها يحمل وجهة نظر معينة . ومن بين هذه التيارات تيار " الإسلام السياسي " الذي يرى أنّ في الإسلام رؤية كاملة للحياة ، وتنظيم شامل لجميع شؤونها ، بما فيها الشأن السياسي . ويرتكز هذا التيار على تقدير مفاده أن الكثير من أبناء المجتمعات الإسلامية يؤمن بأن الإسلام يتضمن نظرية سياسية كاملة ، كفيلة فيما إذا طُبقت تطبيقا صحيحاً ، بتحقق المصالح العليا للأمة الإسلامية ، لكن تصطدم هذه الرؤية بالحاجة الماسة إلى مزيد من البحث والدراسة والتنظير في الفكر السياسي الإسلامي لملء الكثير من الفراغات ، والإجابة على الكثير من التساؤلات ، ومن بين هذه التساؤلات كيف يعالج الإسلام النزعة الاستبدادية في السلطة ، وما هو مستوى الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ؟ وكيف هي العلاقة بين هذه السلطات ؟ وما هي وسائل تحديد سلطة الحاكم ؟ وما هي وسائل المراقبة عليه ؟

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الإسلام عقيدة ونظام ، شُرّع بالشكل الذي يغطي كل متطلبات الحياة ، ففيه أصول وثوابت وفيه فروع ومتغيرات ، وأصوله وثوابته تتسع لأن تتفرع بكل الاتجاهات ، وتقدم الإجابة على كل التساؤلات ، ومنها التساؤلات السياسية .. وفيما يخص فصل السلطات فإن الباحث في النصوص الدينية والتجربة النبوية والفكر الإسلامي يمكن أن يجد لهذا الموضوع ـ مبدأ الفصل بين السلطات ـ ملامح واضحة وصيغة إسلامية خاصة . كما يمكن له أن يجد نماذج من الصور الرائعة والتطبيقات الواضحة في هذا الإطار ، إلا أنها بحاجة إلى تأصيل مبدئي وتأطير فكري محدد ، يمنحها الخصوصية الإسلامية المتميّزة .

وبالمقارنة مع الفكر السياسي الغربي الحديث يمكن لنا أن نكتشف سمو المبادئ والقيم السياسية الإسلامية .. مع تأكيدنا على أن الإسلام شيء وواقع المسلمين شيء آخر . وهكذا فإن فرضية البحث قد تساهم ـ ولو بدرجة محدودة ـ في التأصيل لمبدأ الفصل بين السلطات في الفكر السياسي الإسلامي . وهكذا تكون فرضية البحث ذات بعدين ، بعد بحثي تأسيسي لمبدأ الفصل بين السلطات ، وبعد مقارن لمبدأ الفصل بين الفكرين الإسلامي والغربي الحديث .

منهجية البحث

الأنسب لهذا البحث ، واتساقا مع فرضية البحث وإشكاليته ، هو إتباع المنهج التحليلي للنصوص والوقائع التاريخية ، والتعامل معها بشيء من المرونة ، مع التركيز على مقاصد النصوص وأهدافها ، ومحاولة استنطاقها بما يتناسب مع التقدم الذي أُحرز في هذا المضمار . ثم المنهج المقارن الذي يسهم في تحديد موضوعات البحث ، ويكشف عن التمايز بين الفكرين ، ولم يبتعد البحث عن التسلسل التاريخي في تتبعه للأحداث المتعلقة بموضوع البحث . كما لا يخلو البحث من شيء من البعد الفلسفي ، على اعتبار أن سياسة المدن هي جزء من الفلسفة ، وكما يقول ميشيل فوكو : " الفلسفة اليوم كلها سياسة وكلها تاريخية . إنها السياسة المحايثة للتاريخ ، والتاريخ الضروري للسياسة " (1) . والاستعانة بهذه المناهج مجتمعة نظن أنها توصل إلى نتائج أفضل ، و تقربنا من النتائج المطلوبة .

نطاق البحث

ركز البحث على مدد تاريخية أكثر من غيرها ، كونها تخدم فرضية البحث ، فركّز على مدة التجربة النبوية الشريفة ، وتجربة دولة الخلافة كونهما يمثلان جوهر التجربة الإسلامية

---

(1) نقلاً عن / محمد الشيخ : المثقف والسلطة دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر ، دار الطليعة ـ بيروت ، ط1 ، 1991 ، ص162 .

، وهما الأقرب إلى فرضية البحث (كما يرى الباحث) ، كما ركّز البحث على النصوص الدينية أكثر من تركيزه على واقع المسلمين ، الذي يفتقر في جزء كبير منه إلى الفصل الحقيقي بين السلطات ، بسبب الابتعاد التدريجي عن روح الإسلام .

في ضوء محاولة بسيطة ومحدودة لاستقراء الدراسات التي تناولت موضوع الفصل بين السلطات كدراسة مقارنة بين الفكرين الإسلامي والغربي الحديث ، لم أعثر على دراسة مستقلة بهذا العنوان ، ووجدت عدد من الدراسات المقارنة بين النظامين السياسيين بشكل عام ، وليس في خصوص موضوع الفصل بين السلطات . كما تمت الإشارة إليه ـ موضوع الفصل بين السلطات ـ ضمن مجموعة من الكتب السياسية ، وكتب القانون الدستوري في فصول محددة ولم يفرد له كتاب مستقل .

خطة البحث

في ضوء إشكالية البحث ، وبما توفر من مصادر ومراجع ، فقد تشكّل البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة . في المقدمة : حاولت أن أمهد لموضوع البحث ، وأبيّن دوافعه ، والإشكالية التي يعالجها ، والفرضيّة التي انطلق منها ، والمنهجيّة التي سار عليها ، والنطاق الذي تم البحث فيه .

بينما تضمن التمهيد البحث في مبدأ الفصل بين السلطات بين الضرورات والمحددات ، فتم التطرّق فيه إلى التعريف ببعض المفاهيم كمفهوم الدولة ومفهوم السلطة ومفهوم مبدأ الفصل بين السلطات ، ثم لمحة تاريخية لمبدأ الفصل بين السلطات ، ثم أنواع السلطات ووظائفها وأنواع الفصل بين السلطات ، ثم ضرورات المبدأ ومحدداته .

في حين تناول الفصل الأول : مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر السياسي الإسلامي ، فتضمن مبحثين ، المبحث الأول : الإطار النظري لمبدأ الفصل بين السلطات ، والذي انقسم إلى مطلبين ، تناول المطلب الأول : الثابت والمتغير في الفكر الإسلامي ، فتناول البحث ثابت العدل وعلاقته بمبدأ الفصل ، وثابت الحرية وعلاقته بمبدأ الفصل ، وثابت حاكمية الشرع وعلاقته بمبدأ الفصل ، وثابت الشورى وعلاقته بمبدأ الفصل ، كذلك تم التطرّق إلى بعض النظريات التي تناولت موضوع المتغيرات . في حين تناول المطلب الثاني : الأدلة الشرعية على مبدأ الفصل بين السلطات ، في محاولة لاستنطاق الأدلة من القرآن الكريم ، ثم الأدلة من السنة النبوية الشريفة . أما المبحث الثاني فتناول : مبدأ الفصل بين السلطات في التجربة الإسلامية ، والذي انقسم إلى مطلبين ، تناول المطلب الأول : دولة المدينة المنورة ، ثم البحث في أسباب اختيار الرسول الأعظم (ص) ، ثم التشريع في دولة المدينة ، والمراقبة ، والتنفيذ ، والقضاء ، وتناول المطلب الثاني : دولة الخلافة الراشدة ، وأيضا دار الكلام في الاختيار والتشريع والمراقبة والتنفيذ والقضاء .

أما الفصل الثاني فتناول : مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر الغربي الحديث ، فتضمن مبحثين ، المبحث الأول : الفلسفة السياسية لمبدأ الفصل بين السلطات ، فكانت لنا وقفة مع

العوامل الفكرية التي ساعدت على ظهور مبدأ الفصل بين السلطات ، فدار الكلام في العلمانية ، والعقلانية ، واللبرالية . كذلك تحدثت عن منظري مبدأ الفصل بين السلطات ، وهم كل من جون لوك ، ومونتسكيو ، جان جاك روسو . وتناول المبحث الثاني : النظم السياسية في ضوء مبدأ الفصل بين السلطات ، فتعرّض البحث إلى النظم السياسية المتوازنة ، فشمل النظام الرئاسي ، والنظام البرلماني ، وإلى النظم السياسية المرجحة ، فشملت النظام المجلسي ، والنظام شبه الرئاسي .

أما الفصل الثالث فتناول : مبدأ الفصل بين السلطات ، مقاربات بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر الغربي الحديث . أيضا تضمّن مبحثين ، المبحث الأول : مبدأ الفصل بين السلطات بين العدل الإسلامي والديمقراطية الغربية ، فتطرّق إلى العدل الإسلامي وعلاقته بمبدأ الفصل بين السلطات ، من حيث توزيع المسؤوليات ، ومن حيث المراقبة والمحاسبة ، ثم تطرّق إلى الديمقراطية الغربية وعلاقتها بمبدأ الفصل بين السلطات ، أيضا من حيث توزيع المسؤوليات ، ومن حيث المراقبة والمحاسبة .

والمبحث الثاني : النظام الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات . وتم التطرّق فيه إلى ضرورة وجود الدستور ، وفق الفلسفة السياسية الإسلامية ، ووفق الفلسفة الغربية ، ثم تم التعرض إلى أن مبدأ الفصل بين السلطات هو ثمرة تطوّر الدستور ، سواء انبثق هذا التطوّر من رؤية إسلامية أو رؤية غربية .

ثم خُتم البحث بخاتمة ، ذُيلت بقائمة للمصادر .